المناهج الدراسية وإعادة تأهيل الإنسان العراقي

عبد الله الخطيب

تنقسم المناهج الدراسية إلى مجموعتين رئيستين: المجموعة الأولى، مهمتها تربية الذات وتطوير المدركات العقلية عند التلاميذ (نواة المجتمع) وهذه مناهج مرحلة (الأساس) المختصة بها المدارس الابتدائية، ومن هنا أخذت هذه المدارس أهميتها التربوية أما المجموعة الثانية، فهي للتربية الحضارية (العلمية والتربوية) وهي مناهج الدراسة المتوسطة والإعدادية.

المدرسة الابتدائية، هي تلك المؤسسة التي يكون هدفها (التربية الأساس)، وأول هدف لمناهجها الدراسية في تدرج العملية التربوية هو (تنمية الإدراك) عند التلاميذ ووضوحه، والإدراك هو الأساس في نمو الشخصية الطبيعية السليمة وتكاملها. من هنا برزت (خصوصية) اختيار إدارة واعية لتلك العملية التربوية المعقدة، مع اختيار دقيق لجميع العناصر المشرفة عليها. وتتم تلك الفعالية عن طريق تفاعل الحواس مع الوجود الطبيعي، وأول تلك الحواس التي يعتمدها ذلك النمو هي (حاسة البصر) التي يتلقى التلميذ معلوماتها عن طريق تفاعله مع المحيط مباشرة، أي يبدأ التفاعل العضوي بين المنعكسات وما في دماغ التلميذ من خبرات وإن الفعالية التي يتبلور فيها ذلك التفاعل هي (فعالية التربية الفنية) أي (درس الرسم والمرسم) - المهمل في مدارسنا - والمعتمد في اليابان وروسيا وألمانيا - كأساس في العملية التربوية. وتشمل تلك الفعالية الذهنية (المدركات المباشرة) وما يقع منها خلف (الوعي)، ومن عملية (الرسم) ينسحب (اللا وعي) إلى مجال (الوعي) عن طريق الإدراك للواقع بأبعاده (المادية)، وذلك لأن الحس البصري للطبيعة أو للشيء المرسوم من (خلال الموجات الضوئية) وهي متفاعلة مع الألوان وتغيير أشكالها مع حركة الظلال، تدفع التلميذ إلى (الثبات الإدراكي) لأن التلميذ في عملية (الاستجابة) يركز على معرفة (ماهية) الشيء. وهذا أول طريق (المعرفة) الواقعية (الإدراكية)، تتمثل في زيادة استجابة التلاميذ لعالمهم؛ وقد وجد إن (الذكاء) يرتبط بالقدرة الإدراكية، وهذه مرتبطة بقدرة التلميذ على تناول تفاصيل الأشياء المنظورة، ودرس الرسم خير وسيلة لتدريب التلاميذ على تناول تفاصيل الأشياء المرئية وهنا تظهر أهمية معلم الرسم (المدرب) وتعلم تبويب المعلومات البصرية (تدرب) التلميذ على التفكير المنظم، ويمكن أن يزيد مدرس الرسم قدرة (الإدراك) عند التلاميذ (في مرحلة الدراسة المتوسطة) عن طريق (إكتشاف الرؤية) وتدريب (الإدراك) يمكن أن يغني ويثري ذخيرة التلميذ من المعلومات عن واقعه ويمكنه من إعادة تنظيمها، وهذا يجعل التلميذ أكثر وعياً (لوظيفة الشكل) في العالم المحيط به ومكوناته من خطوط وألوان وحجوم مختلفة، علماً إن (الإدراك والفهم) يكونان من أرفع مستواهما عندما يعملان (جمالياً) أي (فنياً) ومجال (التربية الفنية) هو الملائم لهذه الفعالية. وعلى هذا يستحسن أن يشجع مدرس الرسم التلميذ على اعتماد (التلقائية) في تحديد ما يرسم وأن يشجعه على (الرؤية المتكاملة الواعية) للأشياء، لأن قياس الذكاء يعتمد على مقدار التفاصيل وصحة العلاقات التي يستطيع التلميذ أن يستوعبها من رسمه، فالتلميذ الذي يملك مفهوماً أكمل وأصح عن (الشيء المرسوم) يمكن أن يضمن عمله الفني تفاصيل أكثر، وهو يكشف بذلك عن مستوى من (النمو العقلي) أعلى من مستوى تلميذ آخر مفهومه أقل كما يتبين من تفاصيل الشيء الذي رسمه، فمعرفة الشيء، يمكن أن تزيد القدرة على (ملاحظة وقائعه)، ومن الناحية الأخرى، فإن (الملاحظة الدقيقة) يمكن بدورها أن تزيد (المعرفة) عنه، هذا مع العلم أن (القدرة) على رؤية التفاصيل وتناولها متناسقة ترتبط (بالقدرة العقلية) لذلك أصبح العمل الفني (ضرورة) في نمو الإدراك عند التلاميذ، من هنا يتحتم على المسؤولين أن يضعوا مناهج تفصيلية علمية (للتربية الفنية) وإعداد المعلمين لها إعداداً دقيقاً في مجال (فلسفة التربية) وأن يبتعدوا عن النظريات اللاعلمية في هذا المجال، وأول تلك النظريات المعوقة لنمو الإدراك عند التلاميذ هي نظرية (الترويض العقلي) لأن ما يرسمه التلميذ ليس فكرة ناتجة عن تفاعله مع المرئيات فقط إنما يرسم أكثر مما يرى، (فالتلقائية) تدفعه إلى (الإبداع) أكثر من أي شيء آخر وتدفعه أيضاً إلى رسم ما يحس به خلال العملية الداخلية التي تحدث في وعيه عندما يدرك المرئي ويفهمه. وهنا سوف يدرك مدرس الرسم المدرب، أن التلاميذ ينقسمون إلى فئتين في العملية الفنية، هناك (الحسي) وهناك (البصري).

فالبصري يهتم دائماً بمظاهر الأشياء أكثر مما يهتم بجوانبها الانفعالية، وشاغله الدائم الرئيس هو تحليل تفاصيلها البصرية، إنه يبحث عن الخبرة من العالم المرئي الخارجي أكثر مما يبحث في داخل نفسه، إنه يهتم بتمثيل (المساحة ذات الأبعاد الثلاثة)، مستخدماً قواعد (المنظور) وقوانينه الهندسية الثابتة، وأهمها عنده (الأبعاد المكانية).

أما الحسي فإنه لا يميل إلى تحليل التفاصيل وشاغله هو (شعوره) الباطني وإحساسه الذاتي وما حول الموضوع من (فراغ حسي) إنه يرسم الأشياء تبعاً لقيمتها الانفعالية، ومجردة من قوانين المنظور المادية، إنه لا يحاول تمثيل (البعد الثالث) للفراغ بل يهتم (بقيمة البعد) بمعنى، إن خبرته (ذاتية محضة) لا يهتم بغير عالمه الذاتي، الذي يعرضه في أعماله الفنية.

على مدرس الرسم أو (التربية الفنية) أن يكتشف هذه الصفات من تلاميذه ويعرف الحسي فيهم والبصري لكي يستغل صفاتهما في توجيه العملية التربوية والتركيز على (نمو الإدراك) عندهم باستغلال صفاتهم الذهنية والذاتية، علماً إن دراسة (الانفعالات الذاتية) التي يظهرها التلاميذ في العملية الفنية تكشف للمدرس أو المدرب كثيراً من المعوقات (لنمو الإدراك) العقلي عند التلاميذ وتكوين شخصياتهم الطبيعية وبذلك ينبسط الطريق أمام التربويين لإعداد الخطة للتربية الجديدة لعراق جديد.

إن التعبير الفني المنفعل هو أحدى وسائل التعبير عن علاقة الفرد بالآخرين (البيئة الاجتماعية) ككل، إضافة إلى نمو (الوعي) عندهم بالتأثيرات البصرية الواقعية عن (تفاعل الرؤية المبصرة) مع الأشياء، والاستجابة لها خلال (حافز الخبرات الفنية) وبذلك يمكن القضاء على (الأمية البصرية) أي على عدم (قراءة) التفاصيل البصرية لبيئتهم، وهو الأساس الذي يعتمده نحو (الإدراك) العام عند التلاميذ.

إذن تكون (الإثارة) هي الخطوة المهمة في تدريس الفن، وإعداد الخبرة المباشرة (عن طريق التعامل المباشر مع الطبيعة) أي تكون بعض دروس الرسم (مواجهة) الطبيعة بشكل مباشر أو في مرسم المدرسة (المتكامل) الذي يحتوي على كل شيء له دور في إثارة الحاسة البصرية عند التلاميذ (الوان، أدوات رسم، قماشات للرسم، أدوات خاصة للرسم لوحات فنية لفنانين عالميين وعراقيين) إن كل هذه الأشياء لها دور كبير في تنشيط حاسة الإدراك أي (الرؤية والتفكير).

الركيزة الثانية لتطوير العملية التربوية من مدارس الأساس والإعداد هو (المسرح). إن التربية بمعناها الواسع لا تعني إذن الاهتمام بتعليم التلاميذ (القراءة والكتابة، فحسب إنما المهم في التربية الجديدة لعراق جديد هو إعادة الطبيعة الإنسانية للفرد العراقي، وتأتي هذه الإعادة عن طريق (إثارة) الشعور الاجتماعي وهو أساس (المجتمع المدني الجديد، والشعور الاجتماعي، ظاهرات يمكن التعرف عليها بدءاً من السنة الثانية (رياض الأطفال) وبتأكيد أكثر من (السنة الخامسة) وما بعدها (التعليم الابتدائي). من هذه المرحلة تكون كل مؤهلات التلميذ الأخرى مرتبطة في خصوصيتها بهذا (القانون) الديناميكي (تفاعل التلميذ مع المجتمع) علماً ان أسلوب الحياة يتكون عند التلميذ خلال مرحلة لا يملك فيها (لغة) كافية أو (مفاهيم) كافية. وعلى هذا كانت المرحلة الابتدائية هي من أهم مراحل التربية الأساس، وفي هذه المرحلة تتكون عند التلميذ (الصورة) عن العالم الذي يعيش فيه، وفي هذه الفترة من (النمو الإدراكي) يمكن للمعلم المدرب أن يدفع كل ما رسبه العهد الديكتاتوري في (الفعل اللاواعي للتلاميذ) إلى أن يطفو فوق سطح المرئيات، وحينئذ يمكن (اجتثاثها) وإحلال القيم الجديدة لعراق جديد، علماً إن هذه العملية تحتاج إلى بذل الجهود الكبيرة بالطرائق التربوية البعيدة عن نظرية الترويض العقلي والامتثال، مع خبرة تربوية عميقة، وعلى هذا يفترض في المناهج، ان تعتمد (المنطق العلمي المتطور) لا المنطق الشكلي الجامد إطلاقاً وأن تكون طرائق استكشاف أساليب الحياة (بصورة عامة) ومطالبها تجاه الفرد، معتمدة (الحس الاجتماعي) وعلاقة صميمة مع مجمل علاقات الحياة.

المسرح المدرسي (بكليته) يمكن أن يستغل (نمو الحس الاجتماعي) عن طريق تحويل الأفكار الاجتماعية إلى (وقائع متطورة) فوق خشبة المسرح بصورة تلائم مقدرة التلاميذ الاستيعابية. وإذا كان المسرح (بكليته) ناضجاً من الناحيتين الاجتماعية والفكرية تكون المدرسة المكان المختار لتنمية ذلك الشعور الذي يكون من ركائزه الاهتمام بالوطن والأمة والإنسانية جمعاء.

إن المدرسة متكاملة الركائز التربوية، تملك إمكانية ثورية لتنشيط الروح الاجتماعية وتنميتها، وزرع روح الثورة على مخلفات العهد السابق، وعن طريق هذه الثورة يمكن إعادة خلق الذات الأصلية للفرد العراقي وتحطيم الذات (الملعونة) التي خلقها الزمن الديكتاتوري في كل شرائح المجتمع العراقي.

إن مستقبل عراقنا الجديد مرتهن بدعم ثورة فكرية عامة فيها طابع الإصلاح الجذري لمناهج مدارسنا بصورة عامة.

وفي نشاط المسرح المدرسي (المبرمج) يمكن توعية التلاميذ وتربيتهم تربية وطنية إنسانية، ديمقراطية واعية تزيد في أثر (المرسم) التربوي من ناحية نمو الإدراك العقلي العام، إدراكاً اجتماعياً يؤمن بالقيم التي طالب بها الشعب العراقي بعد سقوط الدكتاتور والديكتاتورية، منها الديمقراطية والتعددية والفيدرالية والقيم الإنسانية الأخرى.

ومن المسرح تتحول (الأفكار) إلى (أفعال) وحركة و من المسرح تتجسد آمال الشعب العراقي بصورة حية ويتجسد تاريخ الأمة، وعلى ذلك يكون المسرح المدرسي من أهم ركائز التربية العامة للنشء الجديد، ومنهجه من أكبر محاور التربية الأساس.

أما الركيزة الثالثة فهي (المختبر المدرسي) في كل مراحل التعليم، وفي المدارس الابتدائية يكون المحل العملي لدرس (المهن) والعلوم بصورة عامة، في المختبر تتحول الأفكار إلى (أفعال) وأثر هذه العملية في تعميق (الإدراك)، لهذا أثر كبير في تطور حياة التلاميذ ومدركاتهم العقلية.

أما الركيزة الرابعة فهي الحديقة المدرسية (التي تكون تحت إشراف معلمة الزراعة) في هذه الركيزة يواجه التلميذ الطبيعة وفعاليتها الحياتية الواسعة المذهلة، التي تدفع المتفاعل معها إلى التفكير الجدي في هذا الوجود المتطور أبداً المملوء بروائع الخلق والإبداع الغارق بسحر الجمال الخالد، إن الحديقة المدرسية والمعلمة (المدربة) المشرفة عليها، هي المركز الملائم طبيعياً (لخلق الإنسان) السوي بمدركاته وأحاسيسه، ومن تفاعل آثار الركائز الأربع يمكن إعادة الذات الطبيعية التي خربها الزمن الديكتاتوري إلى التلاميذ، لذا يجب وضع (المناهج) المدروسة، وأن يشرف عليها أخصائيون بالتربية العملية، وأن يكون هدف مناهج الركائز الأربع، التربية الإنسانية الواعية لقيمة الإنسان.

هل سيصبح الأردن النموذج الديمقراطي العربي؟

د. شاكر النابلسي

-١-

الأردن كباقي الدول العربية الصغيرة، يحاول أن يلعب دوراً سياسياً رئيسياً في المنطقة، رغم أنه يفتقر إلى العوامل والأسباب التي تؤهله للعب مثل هذا الدور. فالأردن ليس دولة غنية كباقي دول الخليج مثلاً ، لكي يستطيع أن يبني شبكة اعلامية قوية كالسعودية وقطر والعراق في عهد صدام. والأردن ليس بلداً سياحياً كلبنان لكي يستطيع أن يرتفع بمعدل دخل للفرد إلى ما فوق خمسة آلاف دولار في السنة كما هو الحال في لبنان الآن، في حين بقي معدل دخل الفرد الأردني السنوي لا يتجاوز ١٥٠٠- ١٨٠٠ دولار سنوياً حسب النشرة السنوية لمجلة الايكونومست ، وتقارير صندوق النقد الدولي. والأردن ليس بلداً دينياً كما كان قبل ١٩٦٧ عندما كان يحكم الضفة الغربية منذ ١٩٤٩، بحيث يكون محج المسيحيين من جميع أنحاء العالم إلى القدس وبيت لحم. والأردن ليس بلداً زراعياً كمصر حيث تتوفر المياه والأرض الواسعة والأيدي العاملة.

-٢-

إذن، الأردن لا يملك مقومات الدول القوية بذاتها، بحيث تتمكن من بناء قوتها السياسية والاقتصادية بحداثة بالغة، من دون أية ضغوط اقليمية عربية. فلا شك في أن الأردن يعاني من ضغوط عربية من هنا وهناك، أكثر مما يعاني من ضغوط غربية وخاصة من قبل أمريكا. وأثر الوضع الاقليمي العربي الراهن هو أشد وطأة سلبية على الأردن من أي بلد عربي آخر، نتيجة للعوامل السابقة التي ذكرناها، تضاف إلى ذلك عدة عوامل منها:

١- علاقة الأردن بالفلسطينيين والمشكلة الفلسطينية التي كان الأردن أشد الدول العربية وأكثر الشعوب العربية التصاقاً يومياً بهذه المشكلة وبهذه المعاناة منذ ١٩٤٨ إلى الآن. ودفع الأردن ثمناً غالياً لهذا . وأبرز ما في هذا الثمن حياة الملك عبد الله مؤسس المملكة الذي اغتاله فلسطينيون عند باب المسجد الأقصى ١٩٥١

٢- يملك الأردن أطول الحدود مع اسرائيل. ورغم هذا فهو غير مؤهل عسكرياً لحماية هذه الحدود . ولا حماية لهذه الحدود الطويلة لدولة فقيرة وضعيفة إلا بالسياسة وبالدبلوماسية. ومن هنا، كانت القيادة الأردنية متحمسة إلى عقد سلام مع اسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٩ مباشرة، لولا جهود "العقلاء" في الأردن. ولكن الأردن قام بعقد هذه الاتفاقية (اتفاقية وادي عربة) في ١٩٩٤، وهي التي حفظت له حدوده حتى الآن. وكانت هذه الخطوة أشجع كثيراً من الخطوة المصرية الساداتية في ١٩٧٩، فيما لو علمنا أن غالبية سكان الأردن هم من الفلسطينيين، وأن اشتباك وانهماك الأردن بالقضية الفلسطينية لم يكن حدودياً فقط، وانما كان أيضاً سكانياً واجتماعياً واقتصادياً أيضاً. وهذا الاشتباك والانهماك الأردني – الفلسطيني قد أعاق الأردن سياسياً واقتصادياً عدة مرات، أبرزها وأفدحها خسارة، هو الموقف من "حلف بغداد" ١٩٥٦-١٩٥٧ الذي أدى عدم انضمام الأردن اليه الى ضياع الضفة الغربية فيما بعد ووقوع هزيمة ١٩٦٧ وزيادة عدد المهاجرين الفلسطينيين إلى الأردن وتحمل أعبائهم. وموقفه من حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، عندما اضطر إلى الوقوف إلى جانب صدام حسين بفعل ضغط الشارع الأردني- الفلسطيني آنذاك، وخسران حوالي ستة مليارات دولار، وتدهور الاقتصاد الأردني وزيادة معدلات البطالة إلى أكثر من عشرين بالمئة، وطرد العمال والموظفين الأردنيين من معظم دول الخليج. وهو ما لم يتعرض له أي شعب آخر نتيجة لموقفه من هذه الحرب.

٣- وقوع الأردن على حدود دولتين بعثيتين (سوريا والعراق) مما سبب له صعوبات وأزمات سياسية كثيرة ومختلفة، خلال العقود الثلاثة الماضية. وعلى رأس هذه الأزمات، "أزمة أيلول الأسود" ١٩٧٠ التي اصطدمت فيها الدولة الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلى حد قيام حرب أهلية بين الأردنيين والفلسطينيين لولا الجهود العربية، وعلى رأسها جهود عبد الناصر الذي راح ضحية هذه الجهود فيما بعد.

-٣-

ورغم كل هذا، إلا أن الأردن يمكن أن يكون مستقبلاً نموذجاً من نماذج الديمقراطية العربية، وليس النموذج الأوحد، فيما لو استطاعت الدولة أن تحول المجتمع تدريجيا، من المرحلة الوسطى التي يعيشها الآن بين البداوة والتحضر إلى مرحلة التحضر، سيما وأن الملك عبد الله الثاني أكثر من أبيه ابتعاداً عن القيم العشائرية، والتصاقاً بقيم الطبقة الوسطى، كما أنه أكثر حداثة وعلمانية من أبيه، الذي كان مجبراً في فترة الثلاثين عاماً ١٩٥٧- ١٩٨٩ التي تم فيها تعطيل الحياة الحزبية في الأردن إلى مسايرة القيم السياسية والاجتماعية العشائرية، وكذلك طروحات جماعة الإخوان المسلمين التي لم تكن بعيدة أبداً عن القيم العشائرية، بل كانت رديفاً لها ومعيناً وسنداً قوياً. وكان ذلك كله، لكي يرد على الأحزاب العلمانية التي حاولت في ١٩٥٦/ ١٩٥٧ قلب نظام الحكم من خلال الجيش بقيادة الضابطين شاهر اليوسف ومحمود المعايطة، وضم الأردن إلى سوريا كسابق عهدها قبل ١٩٢٠ ، وقد ندم الجميع على ذلك واعتبروا ما قاموا به "براءة سياسية"، كما جاء على لسان ضابط الجمعاني، أحد ضباط ما أُطلق عليه "تنظيم الضباط الأحرار" (قناة الجزيرة، ٢٠٠٥/٥/٨).

-٤-

الوطأة القبلية والعشائرية على حياة الأردن السياسية والاجتماعية وطأة كبيرة ومعيقة لتقدم الحداثة في الأردن. وما يزيد من هذه الوطأة وخطورتها أن الأردن يعيش بوجهين متناقضين: وجه خارجي وسطحي، وهو وجه إعلامي ودبلوماسي، يبرز الدولة والشعب المتحضر الذي تجاوز السلوك القبلي والعشائري، ووجه حقيقي داخلي وهو وجه السلوك القبلي الذي لا يخفى على أحد من المراقبين العرب والغربيين. كتب كينيث كاتزمان في مقاله (استحقاقات الحكومة الأردنية الجديدة، ٢٠٠٥/٧/٧) يقول عن حكومة عدنان بدران ذات الوجه الإعلامي والدبلوماسي الحداثي، وذات الباطن القبلي الحقيقي والتي ارغمت على تعديل الحكومة وتطعيمها بعناصر قبلية، لكي تضمن ثقة مجلس الأمة:

"ستواجه الحكومة الإصلاحية بمقاومة متأصلة وقوية. ويدرك الهيكل التقليدي للسلطة في المجتمع الأردني أن قيام اقتصاد يقوده القطاع الخاص ويستند إلى الموضوعية والقدرة التنافسية يعتبر تهديداً حقيقياً. وتنظر عناصر هذا الهيكل، خاصة زعماء القبائل والعشائر الذين مازالوا يتمتعون بالقوة والنفوذ في أنحاء البلاد جميعها، إلى الحكومة كمصدر لفرص العمل والرزق بالنسبة إلى أفراد عشائرهم. وهكذا فإن القطاع العام الذي لم يعد يشهد أي نمو يجرد زعماء القبائل والعشائر من القدرة على خدمة أتباعهم. ويقول الفريق الحكومي الجديد إنه سيسعى إلى إيجاد وسائل بديلة لإرضاء الهيكل التقليدي للسلطة؛ مثل منح زعماء القبائل المزيد من السلطة الرقابية على مشروعات التنمية المحلية التي تستخدم العمالة الأردنية، ولكن يظل زعماء القبائل والعشائر تساورهم الشكوك حول هذا الموضوع، مشكلين الجانب الأهم من القوى المعارضة للإصلاح".

-٥-

فمن أين جاءت سطوة وقوة القبائل الأردنية على نظام الحكم على هذا النحو الشرس؟

إن هذه القوة والسطوة العشائرية متأتية من عوامل عدة منها:

١- أن المجتمع الأردني، كان وما زال حتى الآن مجتمعاً رعوياً/زراعياً/ عشائرياً في جانب، وفي جانب آخر مجتمع يعيش مرحلة وسطى بين البداوة والتحضر. لم يسمح لطبقة وسطى أن تظهر فيه نتيجة لذلك، وهي الطبقة المعوّل عليها تطبيق الاستحقاقات الديمقراطية. وحين حلت كارثة فلسطين عام ١٩٤٨، ونزح إلى الأردن مئات الآلاف من الفلسطينيين النازحين، تمّت خلطة أردنية –فلسطينية اجتماعية محدودة. فالفقراء الفلسطينيون سكنوا في المخيمات الفقيرة والحقيرة المعزولة. وهم غالبية النازحين. وكانت هذه المخيمات شبيهة بمعسكرات العزل النازية Concentration camps التي اقيمت لليهود في المانيا، وللهنود الحمر بعد الاستقلال الأمريكي، ولليابانيين في امريكا بعد ضرب بيرل هاربر ، ١٩٤١ وقد صور بؤس وانحطاط هذه المخيمات الفلسطينية في الأردن الشاعر والروائي الفلسطيني المولود في أحد هذه المخيمات (مخيم الوحدات بعمان) وأحد سكان هذه المخيمات، ابراهيم نصر الله (١٩٤٨-) في روايته الملحمية (الملهاة الفلسطينية ١٩٩٦) . أما التجار والأغنياء والسياسيون، فسكنوا خارج المخيمات، في المدن الأردنية. بل هم أحيوا بعض البلدات الأردنية، وحولوها إلى مدن كبيرة (مدينة الزرقاء مثلاً). ولكن بقي الفلسطينيون منعزلين اجتماعياً في الأردن. وإلى الآن، وبعد نصف قرن من الزمان ما زالت الكثرة من العائلات الأردنية ذات الأصل العشائري (من ذوي العرق اليابس) ترفض زواج بناتها لشباب من أصل فلسطيني، ويرددون: "نحن غطاء لا فراش". وما زالت بعض العائلات الأردنية من الأصل العشائري تنظر إلى الأفراد الفلسطينيين نظرة دونية فيها نبذ وتحقير وعزل. ولعبت السلطة الأردنية دوراً في هذا العزل اللا إنساني لأسباب سياسية كثيرة منها، أن مقتل الملك عبد الله المؤسس عام ١٩٥١ تم على يد قاتل فلسطيني. وأن سبب أزمة ١٩٥٧ التي كادت تطيح بالعرش الهاشمي كان رئيس الوزراء من أصل فلسطيني (سليمان النابلسي)، وأن الأحزاب السياسية التي لعبت دوراً في "فتنة ١٩٥٧"، كان أغلب كوادرها وزعمائها من الفلسطينيين. وأن أحداث أيلول الأسود ١٩٧٠ ، أثارها الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأن زعماء الكفاح المسلح الفلسطيني في أواخر الستينيات، قالوا بأن الطريق إلى فلسطين يمر من عمان (هانوي العرب).. الخ.

٢- إفراغ الساحة الأردنية من الأحزاب السياسية طيلة ثلاثين عاماً من تاريخ الأردن (١٩٥٧-١٩٨٩) ولم يسمح للأحزاب السياسية بالعودة إلى العمل السياسي بشكل رسمي إلا بعد "ثورة الخبز الأولى" في ١٩٨٣ و "ثورة الخبز الثانية" في ١٩٨٩ (تكررت هذه الأحداث بعد ذلك في ١٩٩٦، ١٩٩٨، ٢٠٠٢، في مدينة معان جنوب الأردن الفقير والمسحوق، حيث بقي الجياع بلا خبز). والتفاف العشائر وجماعة الإخوان المسلمين حول العرش الهاشمي داعمين ومساندين ما أفرز مجلسين نيابيين عشائريين ودينيين فقط، في انتخابات ١٩٨٩، ١٩٩٣، رغم أن "جبهة العمل الإسلامية" فقدت في هاتين الجولتين من الانتخابات نصف مقاعدها.

٣- سيطرة "جبهة العمل الإسلامية " على النقابات المهنية وعلى مجالسها وهي النقابات التي وقفت شوكة في حلق معظم الحكومات الأردنية بعد ١٩٩٤ واتفاقية "وادي عربة" للسلام. وكانت أقوى هذه النقابات نقابة المهندسين التي تعتبر مزرعة خصبة لـ "جبهة العمل الإسلامية" تم استغلالها وسرقتها من قبل ممثلين للإخوان المسلمين في تقرير سري تضمن ٢٣ مخالفة (مجلة "شيحان" الأسبوعية، ٢٠٠٥/٣/١٨). ومن جملة التجاوزات والمخالفات التي وردت في هذا التقرير قيام مجلس نقابة المهندسين بالتبرع بمبلغ ١٩٠ الف دينار لصالح جمعيات ومراكز تابعة للاخوان المسلمين خلال العام ٢٠٠٤ . وأفاد التقرير أن هذا الامر دفع بمجلس النقابة الى اخفاء هذه المبالغ من تقرير الميزانية السنوية للنقابة حتى لا يتم كشف الجهات المستفيدة من هذه التبرعات. كما اشار التقرير إلى أن من جملة المخالفات والتجاوزات الأخرى أن اكثر من ٢٥٪ من موظفي النقابة الحاليين، تم تعيين معظمهم من جماعة الاخوان المسلمين بالاضافة الى تعيين أمين عام ومدير مالي في النقابة من الاخوان المسلمين . أما "قرش الانتفاضة" الذي تدفعه المكاتب الهندسية و"دينار الانتفاضة" الذي يدفعه المهندسون من اشتراكاتهم السنوية، فقد اتهم التقرير مجلس النقابة بأنه لم ينفقها الا على الجمعيات الخيرية والسياسية التابعة لـ"جبهة العمل الإسلامي". مشيراً إلى أنه لم يصرف على جرحى الانتفاضة سوى ١٠٪ من مجموع هذه المبالغ المخصصة لهم. وأورد التقرير أن مجلس النقابة سيصدر في القريب العاجل قراراً يقضي برفع راتب أي موظف بنسبة ٢٠٪ في حال موافقته على ان يتحول من نظام كادر النقابة للعمل على نظام العقود السنوية بهدف زيادة رواتب المحسوبين على الاخوان المسلمين والتخلص من المحسوبين على الاتجاه الآخر والذي يتعارض مع مواقف بعض القياديين في النقابة.

٣- ضعف الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الأردنية الآن بما هي أحزاب عشائرية أيضاً وليست أحزاباً سياسية. فكما أن القبائل لا تتخلى عن هويتها الخاصة وتنضم إلى قبائل أخرى لتصبح قوى كبيرة ضد القبائل الأخرى ، فكذلك هي الأحزاب السياسية الأردنية التي بلغ عددها الآن في الأردن ٣١ حزباً. وهي في الواقع ٣١ طائفة وليس حزباً. و"جبهة العمل الإسلامية" تفوق كل هذه الأحزاب من حيث التأثير على الشارع الأردني ومن حيث عدد الأعضاء. ولو كانت هذه الأحزاب أحزاباً سياسية حقيقية ذات برامج معروفة وواضحة لتماثلت هذه البرامج وبالتالي اتحدت هذه الأحزاب في حزبين رئيسيين ، حزب يكون في الحكومة، وحزب معارض مثل بقية الأحزاب في العالم.

٤- قوة الأحزاب الدينية التي كانت أكثر ذكاء من الأحزاب السياسية القومية والعلمانية الأخرى. فقد ائتلفت هذه الأحزاب في جبهة واحدة "جبهة العمل الإسلامية"، وأصبحت تهدد مستقبل أية حكومة بما فيها حكومة عدنان بدران الحالية، إذ لم تخضع لمطالباتها وبرنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وكان القصر في الواقع هو المسؤول الأول عن تنامي قوة هذه الجبهة التي يشكل الإخوان المسلمون الأغلبية فيها والتي سمح القصر لها باللعب وحدها على الساحة السياسية الأردنية طيلة أكثر من ثلاثين عاماً (١٩٥٧-١٩٨٩). و"جبهة العمل الإسلامية" هي الرديف والسند الأخلاقي والسياسي النيابي للقبائل والعشائر الأردنية، فيما لو علمنا أن معظم زعماء هذه الجبهة كعبد اللطيف عربيات وغيره من أبناء هذه العشائر وهذه القبائل، هي التي يقاتل أبناؤها في العراق وعلى رأسهم الزرقاوي الذي ينتسب إلى قبيلة "بني حسن" أشهر وأقوى وأكبر القبائل الأردنية. ولعل الارهابي الزرقاوي، يعتبر أفضل مثال يمكن أن يقدمه باحث للتدليل على مدى الترابط بين الخطاب الديني السياسي لدى "جبهة العمل الإسلامية"، وبين الخطاب القبلي العشائري الأردني بما فيهما من تطابق أهداف والتقاء مصالح.

Shakerfa@worldnet.att.net